

## المدة التي يجوز خلالها تنفيذ إذن التفتيش

الأستاذ الزميل :

ان قانون الإجراءات الجنائية لم يشترط لصحة الإذن الصادر بالتفتيش أن يكون تنفيذه خلال مدة محددة .

ولذا

للنيابة العامة تحديد المدة التي يجب إجراء التفتيش خلالها.

إذا لم تحدد النيابة أجلاً لتنفيذ الإذن الذي أصدرته فإن هذا الإذن يعتبر قائماً ويكون التفتيش الذي حصل بمقتضاه صحيحاً قانوناً طالما أن الظروف التي اقتضته لم تتغير .

انه لا يجوز استخدام ذات الأمر لتنفيذ التفتيش أكثر من مرة واحدة .

في تحديد المواعيد الخاصة بتنفيذ إذن النيابة والتفتيش

من المقرر أن انقضاء الأجل المحدد للتفتيش في الأمر الصادر به لا يترتب عليه بطلانه وإنما لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك إلى أن يجد مفعوله ، وينبنى على ذلك أن الإحالة عليه بصدد تجديد مفعوله جائزة ومنتجة - لأثرها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن التجديد صدر به إذن النيابة في يوم ٢٩ / ١٠ / ١٩٨٦ بعد الإذن الصادر منه بتاريخ ١٥ / ١٠ / ١٩٨٦ لمدة عشرة أيام ولما كانت الطاعنة لا تجادل في أن التفتيش جرى عقب صدور الإذن بمد مفعول ذلك الأمر لمدة عشرة أيام فإن قضاء الحكم ببطلان التفتيش استناداً إلى ما تقدم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإعادة .

( الطعن رقم ٦٧٦٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٠ / ١١ / ١٩٩١ )

انقضاء الأجل المحدد للتفتيش فى الأمر الصادر لا يترتب عليه بطلانه وإنما لا يصح التنفيذ بمقتضاه.

لما كان ذلك وكان من المقرر أن انقضاء الأجل المحدد للتفتيش فى الأمر الصادر لا يترتب عليه بطلانه وإنما لا يصح التنفيذ بمقتضاه بعد ذلك إلى أن يجدد مفعوله والإحالة عليه بصدد تجديد مفعول جائزة ما دامت منصبه على ما لم يؤثر فيه انقضاء الأجل المذكور وإصدار - النيابة إذناً بالتفتيش حدده لتنفيذه أجلاً معيناً لم ينفذ فيه وبعد انقضائه صدر إذن آخر بامتداد الإذن المذكور مدة أخرى فالتفتيش الحاصل فى هذه المدة الجديدة يكون صحيحاً .

( الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ٢٤ / ١ / ١٩٨٥ )

#### تأكيد القضاء السابق

من المقرر أن انقضاء الأجل المحدد للتفتيش فى الأمر الصادر به لا يترتب عليه بطلانه ، وإنما لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك إلى أن يجدد مفعوله ، والإحالة عليه أو على التحريات التى بنى عليها بصدد تجديد مفعوله جائزة ما دامت منسبة على ما لم يؤثر فيه انقضاء الأجل المذكور. ومتى كانت النيابة حين أصدرت الإذن الأول بالتفتيش قد رأت أن التحريات كافيها لتسويغ هذا الإجراء ، وأصدرت أمرها بالتجديد بناء على استمرار تلك التحريات التى لم يؤثر فيها انقضاء الأجل المذكور. وإذ أثبت الحمم أن أمر التفتيش وتجديده قد صدرا من النيابة تأسيساً على ما تحققتة من تلك التحريات ، وكان تقدير كفاية التحريات وجديتها متروك لسلطة التحقيق تحد إشراف محكمة الموضوع وقد أقرتها على سلامة تقديرها فإنها تكون محقة فى رفض الدفع ببطلان إذن التفتيش .

( الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٢٨ / ١٠ / ١٩٦٣ )

الدفع ببطلان إذن التفتيش استناداً إلى أن انقضاء أجله .

متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع ببطلان إذن التفتيش استناداً إلى أن انقضاء

أجله لا يمنع النيابة من الإحالة إليه بصدد تجديد مفعوله لمدة أخرى، ما دامت الإحالة واردة على ما لم يؤثر فيه انقضاء الأجل ، فإن النعي على الحكم فى هذه الأحيه يكون على غير ذي سند من القانون .

( الطعن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٢ )

تداخل مواعيد سريان أوامر التفتيش التى أصدرتها النيابة العامة لضبط وتفتيش المتهم لدواع اقتضتها ظروف التحقيق وملاساته ، لا يعنى أنها أوامر مفتوحة غير محددة المدة، طالما أن كل إذن منها قد صدر صحيحا مستوفيا شرائطه القانونية ، ومن ثم فإن إغفال الحكم الرد على هذا الدفع لا يعيبه لأنه ظاهر البطلان .

( الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦١/٥/١ )

إن انقضاء الأجل المحدد للتفتيش فى الأمر الصادر به لا يترتب عله بطلانه وإنما لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك إلى أن يجدد مفعوله ، والإحالة عليه بصدد تجديد مفعوله جائزة ما دامت منصبة على ما لم يؤثر فيه انقضاء الأجل المذكور.

( الطعن رقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٥/٢/٢٦ )

إذن النيابة العامة بالتفتيش فى خلال أجل محدد - مد هذا الأجل قبل انتهائه إلى فترة أخرى إذا كان الثابت أن البوليس تقدم بتحريات إلى النيابة العامة بأن الطاعن وآخرين يحرزون مخدرات ويتجرون فيها وطلب تفتيشهم وتفتيش منازلهم ، ورأت النيابة جديده هذه التحريات التى بنى عليها طلب الإذن بالتفتيش فأذنت به على أن يجرى تنفيذه فى أجل محدود ثم صرحت بمد هذا الأجل قبل انتهائه إلى فترة أخرى جرى التفتيش فى خلالها وأسفر عن ضبط مخدر بملايس الطاعن وأقرت المحكمة النيابة على ما رآته من جديده تلك التحريات ، فإن التفتيش يكون صحيحا .

( الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢/٣/٣١ )

## تحديد ميعاد للإذن بالتفتيش

إذا كان الإذن الصادر من النيابة فى تاريخ معين بضبط متهم وتفتيشه قد نص فيه على أن يتم التفتيش فى بحر أسبوع ، ولم ينفذ هذا الإذن لعدم تمكن الضابط الذى استصدره من الضبط والتفتيش لانشغاله فى خلال هذه المدة ، ثم بعد مرور ما يقرب من شهر حرر الضابط محضرا أثبت فيه ذلك كما أثبت أن مراقبة المتهم أعيدت فتيين أنه لا يزال مشغولا بتجارة المخدرات ثم عرضت الأوراق على النيابة لصدور الأمر بتجديد إذن التفتيش السابق فرخصت بمدة أسبوع من تاريخ التجديد ، ثم نفذ هذا الأمر وضبط مع المتهم مخدر ، فاعتبرت المحكمة هذا التفتيش صحيحا مستظهرة من الأمر الذى صدر أخيرا بمد الإذن معنى الإذن بناء على اعتبارات ذكرتها فى حكمها مؤدية إلى ما رتبته عليها ، فلا يجوز الجدل فى ذلك لدى محكمة النقض .

( الطعن رقم ٩٢٦ سنة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٧/٣/٢٤ )

الإذن الصادر لمأمور المركز من النيابة بتفتيش منزل المتهم فى ظرف أسبوع يجب أن يكون تنفيذه فى بحر الأسبوع والا كان التفتيش باطلا . والعبرة فى بداية المدة المحددة فى الإذن هى بيوم وصوله إلى الجهة المأذون بإجراء التفتيش لا بيوم وصوله لمن أحيل إليه فى هذه الجهة من رجال الضبطية لمباشرة تنفيذه ، فإن إحالة الإذن إليه إنما هى مجرد إجراء داخلى لا تأثير له فى المدة التى حددت للجهة التى أذنت بالتفتيش لإجرائه فيها .

( الطعن رقم ١٠٣٣ سنة ١١ ق - جلسة ١٩٤١/٥/٥ )

إن القانون لا يوجب أن يكون تنفيذ الإذن بالتفتيش فور صدوره بل يكفى أن يكون كذلك فى مدة تعتبر معاصرة لوقت صدور الإذن

إن القانون لا يوجب أن يكون تنفيذ الإذن بالتفتيش فور صدوره بل يكفى أن يكون كذلك فى مدة تعتبر معاصرة لوقت صدور الإذن . وأذن فلرجل تضبطيه القضائية المنتدب لإجراء التفتيش أن يتحين الظرف المناسب لكي يكون التفتيش مثمرا . فإذا ما رأته النيابة تحديد المدة التى يجب فيها إجراء التفتيش بأسبوع فلا تثريب عليها فى ذلك . ولا تصح الشكوى من هذا التحديد ما دام ليس من ورائه ترك المتهم مهددا بالتفتيش مدة طويلة .

( الطعن رقم ٨٥ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٤٠/١٢/١٦ )

## تحديد النيابة المختصة قانوناً بإصدار اذن التفتيش

ومشكلات التفويض في إصدار الإذن

الأستاذ الزميل :

تنص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية " يتعين الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم ، أو الذي يقبض عليه فيه ، ولذا قضي بأن الاختصاص بإصدار إذن التفتيش كما يتحدد بمكان وقوع الجريمة يتحدد أيضا بمحل أقامه المتهم وكذلك بمكان الذي يضبط فيه وذلك وفقا لنص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية.

ونورد فيما يلي مجموعة المبادئ القانونية التي تقررت بشأن تحديد النيابة المختصة قانوناً بإصدار اذن التفتيش ومشكلات التفويض في إصدار الإذن.

تدرج أعضاء النيابة العامة وسلطة كل منهما في إصدار الإذن بالتفتيش - الصفة

( النائب العام - النائب العام المساعد - المحامي العام الأول - المحامي العام - رئيس النيابة - وكيل النيابة - مساعد النيابة )

لما كان من المقرر أن قانون السلطة القضائية قد تضمن النص على أن يكون لدى كل محكمة استئناف محام عام له تحت إشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها في القوانين ، ومقتضى ذلك أنه يملك في دائرة اختصاصه المحلي كافة اختصاصات النائب العام سواء تلك التي يباشرها بحكم وظيفته أو بحكم صفته ويكون لرؤساء نيابة الاستئناف الذين يعملون مع المحامي العام الأول ما لهذا الأخير في أن يقوموا بأعمال النيابة في الاتهام والتحقيق في جميع الجرائم التي تقع في دائرة محكمة الاستئناف ، وهذا الاختصاص أساسه تفويض من المحامي العام الأول أو من يقوم مقامه تفويضاً أصبح على النحو الذي أستقر عليه العمل في حكم المفروض ، بحيث لا يستطيع نفيه إلا بنهي صريح ، وإذ ألتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فلا محل لتعيبه.

( الطعن رقم ٤٠٧٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٧ / ٣ / ١٩٨٨ )

من المقرر أن صفة من قام بإصدار الإذن بالتفتيش ليست من البيانات الجوهرية اللازمة - لصحة الإذن ما دام أن المحكمة قد أوضحت أن من أعطى الإذن كان مختصا بإصداره ذلك بأن العبرة فى اختصاص من يملك إصدار إذن التفتيش إنما يكون بالواقع وان تراخى ظهوره إلى وقت المحكمة . ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الشأن لا يكون مقبولا .

( الطعن ٧٩٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٢ / ٦ / ١٩٨٥ )

صفة مصدر الإذن ليست من البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الإذن بالتفتيش - مادام أن المحكمة قد أوضحت أن من أعطى الإذن كان مختصا بإصداره - والعبرة فى ذلك إنما تكون بالواقع - وان تراخى ظهوره إلى وقت المحكمة .

( الطعن رقم ١٣٤٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٦٠ )

#### التفويض في إصدار الإذن بالتفتيش

لما كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن وأن دفع ببطلان الإذن لصدوره من السيد المحامى العام إلا أنه لم يبين أساس دفعه بالبطلان الذى يتحدث عنه الطعن من عدم وجود تفويض له من السيد النائب العام فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه فى حقيقته دفع موضوعى أساسه المنازعة فى وجود التفويض من عدمه وحدود هذا التفويض مما كان يقتضى تحقيقاً موضوعياً تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة ويكون منعاه فى هذا الصدد غير مقبول .

( الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ٢٤ / ١ / ١٩٨٥ )

لما كان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق فى جميع الحوادث التى تقع بدائرة المحكمة الكلية التى هم تابعون لها . وهذا الاختصاص أساسه تفويض من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على

النحو الذى استقر عليه العمل فى حكم المفروض ، ولذلك لم يجد الشارع حاجة إلى تقرير هذا المبدأ بالنص عليه ، ومن ثم فإن إذن التفتيش الصادر فى هذه الدعوى باعتباره عملاً من أعمال التحقيق يكون صحيحاً غير مخالف للقانون .

( الطعن رقم ١٠٠١ لسنة ٤٦ بجلسة ١٣ / ٢ / ١٩٧٧ )

#### الندب في إصدار الإذن بالتفتيش

لرئيس النيابة حق ندب عضو فى دائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة عند الضرورة عملاً بنص المادة ١٢٨ من قانون السلطة القضائية المقابلة لنص المادة ٧٥ من قانون استقلال القضاء - وهذا الندب يكفى فيه أن لتم شفاهاً عند الضرورة بشرط أن يكون لهذا الندب الشفهي ما يفيد حصوله فى أوراق الدعوى - فإذا كان الحكم لهدأ ثبت أن وكيل النيابة عندما أصدر الإذن بالتفتيش قد وقع باعتباره مندوباً للقيام بأعمال نيابة أخرى فإن هذا الذى أثبتته يكفى لاعتبار الإذن صحيحاً صادراً ممن يملك إصداره قانوناً ، ومن ثم يكون سديداً ما ارتأت المحكمة من عدم وجود وجه لضم دفتر الانتداب بالنيابة الكلية .

( الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٦٠ )

الدفع بعدم اختصاص عضو النيابة بمصدر الإذن ورد محكمة النقض

الدفع ببطلان اذن النيابة العامة لعدم اختصاص مصدر اذلاذن مكانياً

رد محكمة النقض علي الدفع

متى كان المتهم إذ دفع ببطلان التفتيش قد أسس دفعه على أن الأمر به قد صدر من وكيل النيابة الكلية وهو غير مختص بتحقيق الجرائم التى تقع بدائرة النيابة الجزئية التى حصل فيها التفتيش ، وكان الحكم إذ رفض هذا الدفع قد رد عليه بأن وكيل النيابة كان وقت إصدار أمر التفتيش قائماً بأعمال رئيس النيابة فإن هذا الحكم لا يكون قد خالف القانون .

( الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٥٤ )

إن قرار النائب العام بندب أحد وكلائه المعينين بإحدى النيابة الكلية أو الجزئية للعمل فى نيابة أخرى فى فتره معينه من شأنه أن تتخصص ولايته بدائرة النيابة التى ندب لها فى تلك الفترة فلا يكون له أن يباشر أعمال وظيفته فى دائرة النيابة المعين بها فى الأصل ما لم يكن قرار ندبه .ينص على أن يقوم بأعمال النيابة التى ندب لها بالإضافة إلى عمله الأصلي . وأذن فمتى كان الحكم قد أسس قضاءه ببطلان التفتيش ، على أن وكيل النائب العام بنيابة الزقازيق الكلية الأمر به اصدر أمره أثناء مدة ندبه للعمل بنيابة بندر الزقازيق فى إحدى فترات الإجازة الصيفية ، وأن قرار النائب العام بندبه فى هذه النيابة الجزئية يجعله مختصا بأعمال وظيفته فيها دون سواها ، فإذا هو أصدر أثناء فتره ندبه للعمل بها أمرا بتفتيش منزل المتهم الواقع فى دائرة مركز الزقازيق لجريمة وقعت فى دائرة هذا المركز فانه يكون مجاوزا اختصاصه متى كان ذلك فان الحكم لا يكون مخطئا .

( الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٢٠/١٠/١٩٥٣ )

رد محكمة النقض علي الدفع

إن صدور إذن بالضبط والتفتيش من وكيل النيابة الكلية يصح تنفيذه فى أية جهة تقع فى دائرة المحكمة الكلية التابع لها وكيل النيابة الذى أصدر الإذن باعتباره مختصا بالتحقيق فى الحوادث التى تقع فى هذه الدائرة وذلك بناء على تفويض رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذى استقر عليه العمل فى حكم المفروض بحيث لا يستطاع نفيه إلا بنص صريح .

( الطعن رقم ٩٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٥/٢/١٩٥٢ )

رد محكمة النقض علي الدفع

أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق فى جميع الحوادث التى تقع فى دائرة المحكمة الكلية التى هم تابعون لها . وإذن فالإذن الصادر من وكيل

النيابة الكلية بتفتيش متهم ومنزله فى دائرة النيابة الكلية يكون صحيحا صادرا ممن يملكه .

(الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥٢/١/٢ )

رد محكمة النقض علي الدفع

لمساعد النيابة حق إجراء التحقيق فله أن يصدر إذنا فى التفتيش الذى ينتج دليلا فى الدعوى .

(الطعن رقم ١٥٧٩ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٤٨/١٠/١١ )

رئيس النيابة ووكلاء النيابة الذين يعملون معه مختصون بأعمال التحقيق فى جميع الحوادث التى تقع فى دائرة المحكمة الكلية التى هم تابعون لها ، الأول بناء على حقه الواضح فى القانون والآخرين بناء على تفويضهم من رئيس النيابة أو ممن يقوم مقامه ، تفويضا أصبح على النحو الذى استقر عليه العمل فى حكم المفروض بحيث لا يستطيع نفيه إلا بنص صريح ، وإذن فان وكيل النيابة إذا أصدر إذنا فى التفتيش بناء على طلب مقدم باسم رئيس النيابة الذى يعمل هو معه لا يكون قد اخطأ .

(الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٤٨/٤/١٩ )